الحجاج النحوي في تنبيهات الجرجاني المتوفى بعد 730 هـ في كتابه سرائر العربية الضعيف انموذجا

الباحثة: آية محمود ذياب أ.م.د. رغد جهاد عبد

كلية التربية للبنات– جامعة الانبار كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة الانبار

الكلمات المفتاحية: الحِجاج، سرائر العربية، الجرجاني، الضعيف

الملخص:

يعدُّ الحِجاج النحوي من الآليات اللغوية المهمة في الدرس اللغوي، فهو من الأساليب القديمة عند النحويين واحد موضوعات اللسانيات التداولية في الدرس اللغوي الحديث، فهو سلسلة الأدلة التي تؤدي إلى نتيجة واحدة لتقدَّم إلى المتلقي.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى جمع المسائل التي حكم عليها الجرجاني في كتابه سرائر العربية بالضعف -تحديدا التنبيهات النحوية - تحت منظور مصطلح الحجاج وهو الأسلوب المتبع قديمًا وحديثًا في الدرس اللغوي . والكتاب من الكتب التي تم تحقيقها حديثًا وهو غني بالمادة العلمية، فضلًا عن ذلك فهو أحد الشروح على الوافية الحاجبية لابن الحاجب.

منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي للمسائل المحكوم عليها بالضعف مع مناقشته للآراء النحوية المتعلقة بهذا المعيار (الضعف) ليتعرف المتلقي على مصطلح الحجاج على وفق معيار الضعف، وقسّم البحث على ثلاثة مطالب سبقتها مقدمة، الأول خصص للمرفوعات، والثاني للمنصوبات، وكان نصيب الثالث المجرورات.

النتائج: لا بد من تسليط الضوء على شخصية الجرجاني النحوية بعد أن رأت مؤلفاته النور، فامتاز نحوه وطريقة عرضه بميزات تضاهي نحو وعلم النحاة الأوائل، وامتاز هذا العالم بأسلوب نقدي في عرضه للآراء النحوية لمن سبقه ويقف عليها ويصدر أحكامًا، ويدحض، ويرد، ويقبل تحت منظور الحجاج النحوي التي حوتها مؤلفاته بعد أن منَّ الله عليها بالتحقيق، وكان أحد هذه المؤلفات مشروع البحث، وكان حكم الضعيف عنده محل الدراسة تحديدًا في بحثنا، والكتاب غني بالأحكام النحوية معروضة بمنهج نقدي صالحة لإخضاعها لمنهج نقدي حديث.

خلاصة الدراسة: لا ضير من تطبيق أسلوب نقدي جديد على النحو القديم، فمصطلح الحِجاج من المصطلحات التداولية اللسانية، والنظرية الحجاجية نظرية لسانية تهتم بإمكانات اللغة التي

يمتلكها المؤلف بقصد توجيه الخطاب للمتلقي لتحقيق أهداف حجاجية، وهذا ما كان يعنيه النحويون القدامى عند عرضهم للقاعدة النحوية، ومحاولة دحضها أو الإبقاء عليها من خلال الأسلوب الحجاجي الذي كان ضمنًا في مؤلفاتهم، واليوم أصبح أسلوبًا نقديًا مصرَّحًا به في الدرس اللغوي الحديث.

المقدمة:

كتاب سرائر العربية إرث عظيم تركه لنا عالم فذٌّ من علماء القرن الثامن الهجري، فكشف لنا التحقيق عن خبيء هذا الكتاب وظهر لنا دفينه، فهو شرح له قيمة علمية من عدة جوانب فهو أحد شروحات الوافية التي لم يصل منها إلا شرح ابن الحاجب الذي امتاز باختصاره، ثم جاء شرح ركن الدين الجرجاني الذي أفاد ووسع وبيَّن وكشف عن معاني الوافية، ويعد سرائر العربية المصنف الرابع من كتب أسرار النحو التي وصلت إلينا بعد سرائر النحو للشنتمري المتوفى (٤٧٦هـ)، وأسرار العربية لأبي البركات الأنباري المتوفى (٥٧٧)، وأسرار النحو لابن كمال باشا المتوفى (940هـ)، وقد بيَّن لنا كتاب سرائر العربية أسرار تراكيب العربية عندما تصدَّى ركنُ الدين الجرجاني لشرح منظومة ابن الحاجب وهو من علماء القرن الثامن الهجري ، فكان يقدم مقدمة على أبيات النظم يؤصل فيها القاعدة النحوية ثم يرسخ عليها ضابطًا نحويًا ليشرح القاعدة النحوية أو يبقيها ويقرها بمزيد من الأقوال، ويشرح المقاصد العامة ويستحكم معانيها بإصدار العديد من الأحكام المرتبطة بالرفض أو القبول ومنها: (ليس بقوي...، محذور، فاسد، ليس بوجه، لا نسلم، والأولى، وهو المطلوب، هو الشائع، الراجح، وهذا أجود الحدود)، ثم يعمد إلى تأويلها ومناقشتها بأسلوب جدلي وافتراضي؛ ومن هنا تولدت لدينا فكرة دراسة أحد الأحكام تحت مفهوم الحجاج الذي طغى على صفحات سرائر العربية، وتحديدًا المسائل التي حكم عليها بالضعف، والتي نبّه عليها في تنبيهاته النحوية.

وتجلّى البحث على بعض الأهداف التي نتجت عنها الدراسة وأهمها:

1- كثرة الجدل والمحاججة والافتراضات بين القيل والقال للعلماء على اختلاف مذاهبهم، فلكل عالم حجته التي يعقدها بالسماع والقياس.

2- اشتملت الدراسة على حكم الضعيف الذي حكم به الجرجاني خلال عرضه لآراء النحاة وبإسهاب على بعض الآراء التقعيدية، وكان هدف البحث تسليط الضوء عليها.

3- نتيجة كثرة الاعتراضات التي حواها الكتاب على آراء المتقدمين قيدت الدراسة على حكم واحد وهو الضعيف.

مشكلة البحث: لما وجدنا أسلوب الجرجاني الذي اتبعه لتقرير القاعدة النحوية قائمًا على المحاججة إذ يعبر عن القاعدة بمقدمة حجاجية، مبنية على ضابط نحوي تقوم عليه القاعدة النحوية، ويسهب ويطيل في ذلك، فهذا مَدبُه ودأبُه؛ لهذا وجدنا ضرورة تسليط الضوء وبشكل مركز ومختصر على أحد الأحكام النحوية لنكشف للقارئ النقاب عن بقية الأحكام التي تستحق الدراسة من خلال عرض أسلوبه في المحاججة.

الدراسات السابقة: أخذ الحجاجُ مكانةً علميةً ومعرفيةً واسعةً قديمًا من خلال عرض آراء النحاة ومناقشتها في كتب الأصول وما تلاها، وحديثًا أولت علوم اللغة الحديثة الدرس الحجاجي عند علماء التداولية اهتمامًا واسعًا من خلال استعمالات اللغة، فبرزت دراسات عديدة في هذا الجانب أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1- الحجاج النحوي في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لابن الأنباري، الباحث عمر صلاح محمد، جامعة تكريت.

2- الحجاج في الدرس النحوي، حسنين الملخ، عالم الفكر ٢٠١١.

3- تقنيات الحجاج في الدرس العربي والغربي ودورها في توجيه الخطاب، سهيلة سلطاني، بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، العدد (3)، المجلد (1)، 2020م.

توطئة:

الحجاج النحوي:

الحجاج لغة: (حجج): أي "القصدُ حَجَّ إلينا فلانٌ، أَي: قَدِمَ؛ وحَجَّه يَحُجُّه حَجّاً: قَصَدَهُ. وحَجَجْتُ فُلَانًا واعتَمَدْتُه أَي قَصَدْتُهُ. ورجلٌ محجوجٌ أَي مَقْصُودٌ. وَقَدْ حَجَّ بَنُو فُلَانٍ فُلَانًا إِذا أَطالوا الِاخْتِلَافَ إِلَيْهِ، وقيل والحُجَّةُ: الدَّلِيلُ وَالْبُرْهَانُ يُقَالُ: حاجَجْتُه فأَنا مُحاجٌّ وحَجِيجٌ، فَعِيل بِمَعْنَى فَاعِلٍ"[1].

وذهب ابن فارس إلى أنَّ الْحَاءُ وَالْجِيمُ أُصُولٌ أَرْبَعَةٌ. ومعناها الْقَصْدُ، وَكُلُّ قَصْدٍ حجة، وَمِنَ الْبَابِ الْمَحَجَّةُ، وَهِيَ جَادَّةُ الطَّرِيقِ، وَمن الممكن أَنْ يَكُونَ الْحُجَّةُ اشتقت منه؛ لِأَنَّهَا تُقْصَدُ، أَوْ بِهَا يُقْصَدُ الْحَقُّ الْمَطْلُوبُ. يُقَالُ: (حَاجَجْتُ فُلَانًا فَحَجَجْتُهُ أَيْ غَلَبْتُهُ بِالْحُجَّةِ)، وَالْجَمْعُ فِي ذلل حُجَجٌ. ومصدرها الْحِجَاجُ[2].

والحجاج في الاصطلاح "مصطلح ظهر في نهاية عقد الخمسينات من القرن العشرين وعرَّفه (حاييم بيرلمان) بأنَّه اقناع المتُلقّي بما يعرض عليه من خلال الخطاب الحجاجي؛ من أجل

استمالة عقله، والتأثير في سلوكه؛ فللحجاج مفهومان: الأول، التحليل والاستدلال، وتقديم المبرّارات للتأثير في الاعتقاد والسلوك.

والثاني، عملية التواصل مع الاخرين باستخدام المنطق لغرض التأثير فيهم "[3].

ويعد أرسطو أوّل من تحدَّث عن هذا المصطلح في البيئات اليونانية وقد ارتبط عنده بالبلاغة، فالبلاغة اليونانية تهدف إلى الاقناع وقد عنون أحد كتبه بـ (الحجج المشتركة) وفي كتابه (RHETORIC) لجأ إلى تقسيم البلاغة على ثلاثة أقسام: الأول يتناول مفهوم البلاغة وعلاقتها بالجدل، والثاني تناول التأثير في المستمع، وتناول الثالث صفات الأسلوب والسمات الحجاجية؛ لأنَّ البلاغة عنده تهدف إلى الاقناع عن طريق الجدل والاستدلال[4].

و"البعد الجدلي للحجة في إطار التداوليات الحجاجية ضمن ما سمي بالجدل المحمود اعتبرت في التصور الجديد بأنها التبادلات الحجاجية التي يتم تداولها في أي حوار من الحوارات، وإنتاج لمجموعة من لحركيات قائمة على الإقناع أو التفاوض أو التداول ... فالنظرية الحجاجية عملت على صياغة المفهوم الجدلي للحجة اعتماد على قواعد الكشف والنقد. إن هدف التصور التداولي الحجاجي هو العمل على تحديد دور كل بنية في الخطاب الحجاجي بحيث تتجانس بعضها مع البعض الآخر مع المحاولة لتقنين العلاقة بين كل من المقدمات والنتائج"[5].

وقد أثبتت الباحثة سهلية سلطاني أنَّ الجاحظ من الأوئل الذين أسسوا للنظرية الحجاجية في الدرس اللغوي العربي[6] مستندة إلى قوله: "مدار الأمر والغاية التي إليها يجري القائل والسامع إنما هو الفهم والإفهام، فبأي شيء بلغت الإفهام وأوضحت عن المعنى، فذلك هو البيان في ذلك الموضع"[7]، والحجاج في النحو يدلُّ على ما تصح به مصطلحات النحو وأحكامه وقواعده في الوجوب والجواز والامتناع، والصحة، وله مجالان[8]:

الأول: الاستعمال الموروث لأنحاء الكلام في العربية فلا يجوز الحجاج حول وجود ضمة ظاهرة على الاسم المفرد الطبيعي المرفوع على الفاعلية؛ ولهذا لا يجوز أن يتصف الحجاج إلا بصفة الصدق والحقيقة.

والثاني: يدلُّ على ما بعد وراء الاستعمال كسبب وجود الضمة تحديدًا على الاسم الذي رفع على الفاعلية، أو علاقته بالمبتدأ، أو باسم كان وأخواتها، أو بخبر إنَّ وأخواتها، وهذا هو المجال التي تقع فيه الحجة المضادة، أو الحجة الخطأ، أو المردودة، فالميدان العام للحجاج ليس الصادق الضروري، وهذا يعني أنَّ مصطلح الحجاج النحوي كان أوسعًا من المصطلح المتدوال الموروث، وعليه فإنَّ الحجاج النحوي على مسارين[9]:

المسار الأول: إثبات حجة القاعدة النحوية وإبراز ما له من مستند البناء والتقنين طبقًا لكلام العرب، فهذا المسار يعادل ظاهرة السماع والاستدلال به.

والمسار الثاني: الذي يكتفي بالتركيب المنطبقي تمام الانطباق مع القاعدة النحوية أو الحكم النحوي والذي عرف بظاهرة التمثيل بشاهد يبين مقتضى النحو وقواعده كتمثيل المبتدأ المرفوع المعرف بأل .

وقد استوى مصطلح الحجاج عند الجرجاني في كتابه سرائر العربية وكان واضحًا وجليًا في أسلوب عرضه للمسائل التي تناولها في كتابه؛ ولا سيما التنبيهات النحوية التي كان ينبّه عليها، فنجده يقدّم الحجة ويستدل ببراهين ويجادل ويناقش في عرضها وتجلَّى ذلك أكثر في ردوده، وقد استعمل الجرجاني مصطلحات تجلى فيها أسلوب الحجاج ومنها على سبيل المثال لا الحصر (فاسد، مردود، محذور، هذا ليس بوجه، ليس ذلك بشيء، منظور فيه، ممتنع، لا دليل عليه، ليس بقوي) وغير ذلك من المصطلحات والأحكام الواردة في سرائر العربية، وسنبرِّز ذلك من خلال حكم الضعيف الذي حكم به على بعض الآراء والمسائل التي ناقشها في كتابه، ولا بدَّ من توضيح معنى الضعيف لغة واصطلاحاً.

الضعيف لغة واصطلاحاً:

لغة "الضعف خلاف القوة، وقد ضعُفَ فهو ضعيفٌ، قال: (ضعُفَ الطالبوالمطلوبُ) [سورة الحج، الاية 73] ، والضعفُ قد يكون في النفس وفي البدن وفي الحال وقيل :الضّعفُ، والضُعف لغتان ، قال: (وعَلِمَ أَنَّ فِيكم ضَعفًا) [سورة الأنفال، الآية 66] قال: (وَنُرِيدُ أن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ أستتُضعِفُوا)"[10][سورة القصص، الآية 5] قال الخليل: "ضَعُفَ يضعُفُ ضَعفًا وضُعفًا، والضعف خلاف القوّة ويقال: الضَّعفُ في العقل والرأي، والضُّعفُ في الجسد ويقال: هما لغتان جائزتان في كل وجه"[11].

والضعيف اصطلاحًا: "ما يكون في ثبوته كلام، كقُرطاس، بضم القاف، في: قِرطاس، بكسرها ."[12] وقيل فيه: "ما انحط عن درجة الفصيح" [13] فهذا الحكم المعياري يعتمد على علة المسموع والقياس، فإذا خرج عنهما حُكم على الرأي بالضعف، وقد ضعّف الجرجاني بعض الآراء في مناقشته للمسائل في التنبيهات التي صرح بها وعلل لذلك، وفنَّد الآراء من خلال تقديم الحجة والبينة مع إطلاق حكم الضعيف على بعضها، وزيادة الاستدلال في غيرها.

المطلب الأول: المرفوعات

- إعراب كلا وكلتا

قال الجرجاني "أولًا: إنَّ أكثر البصريّن ذهبوا إلى أنَّ إعرابَه تقديريٌّ، مطلقًا وأنَّ انقلابَ ألفِه للتشبيه بألفِ على ولدى، حيثُ تنقلبُ ألفهما مع المضمرِ إلى الياء في قولك عليك وليدك دون المظهرِ"[14].

ثانيًا: " إنَّ الكوفيّن ذهبوا إلى أنه مثنًّى لفظًا ومعنًى، وأن أصله "كِلو" ثم حذِف في أبٍ ويدٍ ثم ثُنّي والتزم حذفُ النونِ لالتزامِ الإضافةِ، وهو ضعيف"[15].

وهنا أطلق الجرجاني حكمه على مذهب الكوفين واصفه بالضعيف وهو بذلك يستند الى ما جاء به سيبويه: "ولا يكون فيه تضعيف والألف في كلا هي لام الفعل كالألف في معًا"[16]، ورأي البصريين الذي بنوا عليه مذهبهم بناء على ما جاء في قوله تعالى: (كلتا الجنتين آتت أكلها) [سورة الكهف، الآية 33]، فكلتا عند البصريين اسمان مفردان أضيفا إلى مثنى، ولو كانت كلتا مثنى لقيل أتتا. وأما الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ كلتا مثناة، والسبب في ذلك مجيئها في بالألف في الرفع والياء في الجر والنصب.

واحتجوا أيضًا بالدليل على أنهما مثنَّيان لفظًا ومعنًى وأن الألف فيهما للتثنية والدليل على ذلك النقل والقياس:

أما النقل فقد قال الشاعر:

في كِلْتَ رجليها سُلَامَى وَاحِدَهْ كِلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِدَهْ[17]

فأفرد قوله: "كِلْتَ" فدلَّ على أن "كِلْتَا" تثنية.

وأما القياس فقالوا: " الدليل على أنها ألف التثنية أنها تنقلب إلى الياء نقول: رأيت المرأتين كلتيهما، ومررت بالمرأتين كلتيهما" ولو كانت الألف في آخرهما كالألف في آخر "عصًا، ورحًا" لم تنقلب كما لم تنقلب ألفهما، نحو: "رأيت عصاهما ورحاهما، ومررت بعصاهما ورحاهما" فلما انقلبت الألف فيهما انقلاب ألف "الزيدان، والعمران" دل على أن تثنيتهما لفظية ومعنوية وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن فيهما إفرادًا لفظيًّا وتثنية معنوية أن الضمير تارة يُرَدّ إليهما مفردًا حملًا على اللفظ، وتارة يردّ إليهما مثنى حملًا على المعنى"[18].

وحجة الجرجاني في رده على الكوفيين عدم سماع المفرد، وجواز عود الضمير اليه موحدًا ويعضد هذا الرأي ما ورد عند الزجاج وهو الألف في كلا وكلتا ليست ألف تثنية؛ إنما هما اسمان مفردان يدلان على الاثنين في المعنى كزوج وهو لفظ مفرد ولكن يدل على اثنين، ودليلهم على ذلك أنَّهم لو كانا مثنيين لما جاز إضافتهما إلى اثنين فتقول: كلا الرجلين لئلا تكون قد أضفت الشيء إلى نفسه من غير مسوغ؛ وإنما سوغ ذلك عندنا كون كلا وكلتا مفردين في الفظ وما بعدهما مثنى[19].

وأيضا احتج السهيلي على رأي الكوفيين قائلًا: "أما من ذهب إلى أنها اسم مفرد وألفها لام الفعل وليست ألف التثنية، فمعظم حجته أنها في الأحوال الثلاثة مع الظاهر على صورة واحدة، أعني حال الرفع والنصب والخفض، وإنما تنقلب ياء في حال الخفض والنصب مع المضمر خاصة كما ينقلب ما ليس بألف التثنية، نحو: لديهما وعليهما وهذا معنى قول الخليل وسيبويه، ولمْ يبعد عن الصواب من عول عليه! ومما احتج لهذا المذهب قول العرب: كلاهما ذاهب، ولم يقل: ذاهبان"[20].

والذي يرجح رأي الجرجاني استناده على حجج نصية وردت في كلام العرب، والقرآن الكريم وهذا ما لا يمكن رده وأنَّ حجته قائمة على مسوغ وإنما أراد أن يبين لنا فساد تثنية كلا وكلتا فإنَّها ثنيت لما صحّ إضافتها إلى التثنية والمسوغ لذلك هو لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه فنرى في هذه المسألة أنَّ رأي الجرجاني موافق مع رأي البصريين

ثانيًا: المنصوبات

- الناصب للمفعول معه

قال الجرجاني: "زعم الكوفيون أنَّ المنصوب ههنا منصوب على الخلاف على معنى أنَّه لا يشارك معمول الفعل في الحكم مجرد المصاحبة، وزعم الزجاج أنّه منصوب بفعل مقدر موافق من حيث المعنى إذا قلت مثلًا: استوى الماء والخشبة، فكأنك قلت: استوى الماء ولابس الخشبة ولا يخفى ضعفهما "[21].

ورد الجرجاني على هذا المذهب بالضعف؛ والحجة في ذلك أنَّ الكوفيين "ذهبوا إلى أنَّ المفعول معه انتصب على الخلاف، قالوا: إذا قلت: استوى الماء والخشبة، لم يكن العطف جائزًا ؛ لأنَّ الخشبة لم تكن معوجة فتستوي، فلما خالفت الفاعل نصبت، ويفسد ما قالوه أنَّ الخلاف مشترك بين الماء والخشبة فإذا وجب نصب الخشبة؛ لأنَّها مخالفة للماء وجب نصب الماء لأنَّه مخالف للخشبة ولا قائل به، وقول أبي إسحاق لاينفك من ضعف لما فيه حذف الفعل"[22].

وقد نقل الجرجاني آراء النحاة في توجيه هذه المسألة قائلًا: "وذكر بعضهم أنَّ الباب مقصور على السماع كالمنصوب بتقدير حرف جر وقوّاه أبو الحسن مع كونه ميالًا إلى القياس"[23]، ولم يرتضيه الجرجاني فقال: " والحق خلافه"[24]، ونقل الجرجاني عن ابن جني جواز: جاء والطيالسة البرد ملتزمًا[25] بقول الشاعر[26]:

جمعت وبخلًا غيبةً ونميمةً ثلاث خلال لست عنها بِمرعوي

ورده ذاهبًا إلى أنَّ الحق خلافه، لأنَّ البيت محمول على الضرورة، وإنما قدِّم لئلا يلتبس بالمفعول به، وأما الطيالسة جاء البرد فالجمبع اتفقوا على امتناعه.[27]

وردّه ابن الأثير أيضًا لأنَّ القياس لا يجوّز أن يتقدم المفعول معه على الفاعل فلا يصح:جاء والطيالسة البرد،كما لا يصح أن تقول: قام وعمرو وزيد وابن جني جوَّز ذلك حملًا على قول الشاعر الذي سبق ذكره[28].

وذكر النحاة عدم جواز النصب على تقدير الواو وهو ليس كالظرف، فالفعل لا يقتضيه على خلاف الظرف، أما قول الشاعر[29]:

والشمس طالعة ليست بكاسفةٍ تبكي عليك نجوم الليل والقمرا

فعلى تقدير ونجوم الليل فهو شاذ لا يعبأ به[30]، فقول الشاعر:

والشمسُ طالعةٌ ليست بكاسفةٍ تبكي عليك نجوم الليل والقمرا

ففي البيت تأويلات أخرى ذكرها المبرد على أنَّه يجوز نصب نجوم الليل والقمر بكاسفة، يقول: الشمسُ طالعةٌ ليست بكاسفةٍ نجومَ أي الشمس تكسف النجوم والقمر من شدة ضيائها فاذا كانت من الحزن عليه ذهب ضيائها وظهرت الكواكب[31].

وزعم بعض النحاة أنَّ المفعول معه لا يأتي إلا من الفعل اللازم فإذا كان غير ذلك التبس بالمفعول به والأكثرون خالفوا هذا الرأي وحجتهم في ذلك قولهم: لو خليت والأسد لأكلك ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها[32].

وقول الشاعر[33]:

رأينا الصّالحين لهم جزاءٌ وجنّات وعينًا سلسبيلا

ورده الجرجاني ذاهبا إلى أنَّ الحق المنع من المتعدي إلا إذا كان آمن اللبس فلا مانع كما في المثالين أعلاه فالمفعول يكون مرفوعًا ويزول اللبس؛ لذلك قدمه الشاعر في البيت المتقدم الذي استشهد به ابن جني، أما هذا البيت فليس فيه محل استشهاد؛ لأنَّ العامل في جنات متعلق الجار والمجرور، والتقدير: جزاء حاصل لهم وجنات والجملة محل نصب على أنَّه مفعول ثانٍ لرأينا[34].

وقال أيضًا: "لا يتحقق مجيء الواو بمعنى مع من دون مصاحبة ممعمول الفعل؛ لأنَّ وضع هذه الواو لإفضاء معنى الفعل القاصر إلى المصاحب فلا يتحقق من دون الفعل أو معناه، وأورد بعضهم، نحو: " كل رجل وضيعته مقرونان"[35].

فإذا أوجب حذف الخبر فذلك يدل على أنها للمعية، ومن المتعارف عليه أنَّه لا يحذف الشيء من غير قرينة تدل عليه، وليست القرينة ههنا سوى أنَّها للمعية فالقرينة هذه تدل على خصوصية الخبر إذ واحد يعلم أنَّ بين الرجل وضيعته مقارنة لذلك لا يحذف إلا إذا علم بالمقارنة بينهما، وأنَّ فائدة ذلك هي للتذكير وغذا قيل قائل وهل يجوز أن يقدر الخبر قبل الواو مثل: كلُ رجلٍ مقرونٌ وضيعته، فهنا يجوز النصب على المفعولية، فالبعض من النحاة جوز ذلك والبعض الآخر عند الظهور وليس التقدير، وفيهم نظر ووجه النظر من ذلك أنَّ القصد من النصب بالواو هو لإفادة المقارنة وهي معلومة الخبر فيكون تحصيل للحاصل[36].

وقد ضعّف الجرجاني جميع الآراء السابقة بالحجج التي سبق ذكرها معللًا: أنَّ المفعول معه كان مذكورًا بعد الواو التي (مع) المصاحبة بينه وبين معمول قبله لفظًا أو معنى، كقولك: جاء البرد والطيالسة، ومحل الواو ههنا كمحل (الا) في الاستثناء، أي أنَّ الفعل كما لا يقتضي المستثنى فجيء بـ (إلا) لتؤدي معناه إليه، كذلك لا يقتضي المصاحب فجيء بالواو لتأدية معناه إليه[37].

ثالثًا: المجرورات

أولًا: بدل الاشتمال:

قال الجرجاني: "وقع التشاجر في بدل الاشتمال في أنَّ الأول يشتمل على الثاني أو بالعكس، ذهب بعضهم إلى الأول؛ لأنَّ الأول دال على الثاني إجمالًا ومتقاضيًا له بوجه ما بحيث تبقى النفس متشوقة إلى ذكر ثانٍ منتظرة فيجيء الثاني ملخصًا لما أجمله الأول؛ فانظر إلى قوله تعالى: (يسئلونك عن الشهر الحرام) [سورة البقرة، الآية 217] فإنَّه دل على سؤالهم عن أحكام الشهر الحرام غير معيّن وقوله: (قتالٍ فيه)، قد عين ذلك الحكم ولخّصه، وهذا اختيار الجزولي[38]، وذهب بعضهم إلى الثاني؛ لأنَّ قولك: (سُلب زيد ثوبه)، فالمشتمل هو الثوب على زيد، وهو ضعيفٌ؛ لأنَّه لا يطردُ بخلاف الأول فإنه شاملُ لجميع الأمثلة"[39].

وفي هذه المسألة ثلاثة مذاهب[40]:

الأول: الأول مشتمل على الثاني: ذكره أبو حيان وهو، وذهب إليه الفارسي في أحد قوليه، وكذلك الرماني في أحد قوليه[41].

الثاني: الثاني مشتمل على الأول، وذهب إليه المبرد والسيرافي وابن جني[42].

الثالث: المسند إلى الأول مجازًا وإلى الثاني حقيقة، وإليه ذهب ابن الباذش وابن أبي العافية وابن الأبرش[43].

وقد اختار الجرجاني المذهب الأول؛ لأنَّه يدل عليه ويقتضيه؛ لأنَّ الأول بحاجة إلى ذكر الثاني وفي انتظاره، وقد استدل على ذلك بما ورد من قوله تعالى: (ويسألونك عن الشهر الحرام) [سورة البقرة، الآية 217]، فهنا سؤال عن حكم من أحكام الشهر الحرام، وقوله: قتال فيه قد لخص الإجابة عن الأول؛ ولأنَّ في الثاني معنى الأول.

وضعّف الجرجاني مذهب من قال بأنَّ الثاني مشتمل على الأول واصفه بالضعف؛ وحجته في ذلك عندما نقول: (سلب زيدٌ ثوبهُ) ضعيف؛ لأنَّ المشتمل هو الثوب على زيد، وهو لا يطرد؛ لأنَّه شامل على جميع الأمثلة[44].

وما يقوي مذهب الجرجاني السماع في ذلك فبالأضافة إلى القرآن الكريم ما ورد في الشعر من قول الشاعر[45]:

وذَكَرَتْ تَقْتُدَ بَرْدَ مَائِهَا وعَتَكُ البولِ على أنسائِها

فقد أبدل (برد مائها من تقتد) وتقتد موضع و(برد مائها) بدل اشتمال.

ثانيًا: إضافة الأسماء الستة والمثنى والجمع (المنفية بلا):

قال الجرجاني: "إذا فصلت وقلت لا يدين بها لك ولا أب فيها لك امتنع الحذف والإثبات، أما على مذهب سيبويه فظاهر إذ لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه، واما عند المصنف فلأنَّه لا يلزم من تشبيهه بالمضاف على وجهٍ بعيدٍ تشبيهه بما هو أبعد منه والفصل يبعد المضاف فتبعيده للبعيد أقرب، وأجاز يونس الحذف والإثبات وهو ضعيف بما ذكرناه"[46].

ما يعرب بالحروف هو جمع المذكر السالم والمثنى والأسماء الستة دون (ذي) وهذه إذا وقعت منفية بـ(لا) ثم جاء بعدها بحرف الإضافة داخلة على ما هو صالح أن يكون المضاف إليه فيه مذهبان[47]:

الأول: بناء الاسم مع لا، مع عدم ردّ الألف في الأسماء الخمسة، وعدم حذف النون في المثنى والمجموع.

الثاني: عدم البناء، بل تجري عليه أحكام الإضافة من الإثبات والحذف.

وعلى المذهب الثاني سيبويه[48]، فذهب إلى أنَّه لا يبنى بل أحكام الإضافة تجري عليه من الحذف والإثبات فيقال: "(لا أبا لك)، (ولا غلامي لك) فقصدوا الإضافة وأقحموا اللام توكيدًا للإضافة واستدل على ذلك بقول الشاعر[49]:

يا تيمُ تيمَ عدي لا أبا لكمُ لا يلقينكمُ في سوءةٍ عمرُ

والزمخشري اختاره معلقًا عليه قائلًا: "أقحموا اللام توكيدًا للإضافة وقضاء من حقِّ المنفي في التنكير بما يظهر بها من صورة الانفصال"[50]، وقد نقل الجرجاني رأي ابن الحاجب قائلًا: "والمصنف رد هذا الرأي بأنَّه لو كان مضافًا لكان معرفةً، ولو كان معرفة لوجب الرفع والتكرير، وحيثُ لم يرفعوا ولم يكرروا علم أنَّه غير مضاف، وقال: إنَّه غير مضاف إلا أنَّه أُجري عليه أحكام الإضافة لمشاركته في أصل معناه؛ لأنَّ غلامك معناه: غلام لك في أصال النسبة وإن كانا مختلفين في الخصوص والعموم؛ ولذلك لا يقال: (لا أبا فيها) و(ولا رقيبي عليها)؛ لأنَّ في وعلى لا مدخل لهما في النسبة الإضافية"[51]، ولم يرتضيه الجرجاني واحتج عليه بأنَّه لا يخلو من ضعف؛ لأنَّه لو كان السبب كما ذكره لما كان التخصيص تشبيه بهذا الموضع دون المواضع الأخرى.[52]

وقد اختار الجرجاني تركب الاسم مع لا، أي: المذهب الأول، وهذه لغة للعرب قال فيها: "وهي أفصحها"[53]. فلا ترد الألف في إعراب الأسماء الخمسة، ولا تحذف النون من الجمع والمثنى، نقول: لا أب لك ولا غلامين لك ولا حافظين لك، ودليله الذي استدل به قول الشاعر[54]:

أبي الإسلامُ لا أبَ لي سواهُ إذا افتخروا بقيسٍ أو تميمِ

وردَّ على سيبويه محتجًا على ذلك بأنَّه إذا فصل وقيل: (لا يدين بها لك) و(لا أبا فيها لك)، وهنا امتنع الحذف والإثبات، فعلى مذهب سيبويه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

وكذلك ردَّ الجرجاني على المصنف مستندًا إلى حجة مفادها: "وأما عند المصنف فلأنَّه لا يلزم من تشبيهه بالمضاف على وجه بعيد تشبيهه به بما هو أبعد منه والفصل يبعد المضاف؛ فتبعيده للبعيد أقرب"[55].

ثالثًا: المضاف إلى ياء المتكلم:

قال الجرجاني: "بعضهم زعم أن هذا الباب مبنيٌّ لإضافته إلى المبنيّ قياسًا على بناء الظروف حين إضافته إلى الجمل الفعلية أو إذ، وقال آخرون: إنَّه ليس بمعرب لعدم ظهور الإعراب وليس بمبني لعدم سبب البناء؛ فله درجةٌ بين درجتين فهو خصيٌّ أو خنثي وهذان ضيعفان"[56].

في هذه المسألة أربعة مذاهب[57]:

أحدها: إنَّه معرب بالحركات المقدرة، وهو مذهب الجمهور[58].

الثاني: معرب بحركات مقدرة في الرفع والنصب ومجرور بالكسرة في حالة الجر، وهذا مذهب ابن الحاجب[59] في أحد قوليه ومذهب ابن مالك.

الثالث: إنَّه لا مبني ولا معرب، وهو مذهب ابن جني، قال ابن جني: "هذا فصل موجود في العربية لفظًا ...، نحو: كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو: غلامي وصاحبي، فهذه الحركة لا بناء ولا إعراب"[60].

الرابع: مفاد هذا الرأي أنَّه مبني لإضافته إلى المبني، وهذا قول عبد القاهر الجرجاني وابن وابن الخباز[61].

ومن خلال نص الجرجاني الذي نبّه عليه نجده يرفض المذهب الأول والمذهب الرابع، وحجته في الرد على المذهب الأول "لأنَّ عدم ظهور الإعراب لا يمنع من كون الكلمة معربة؛ أفلا يرون باب المقصور والمنقوص مع وفاقهم في إعرابه"[62].

وحجته في الرد على المذهب الرابع تتجلى في أنَّ "الإضافة إلى المبني لا توجب البناء بدليل إعراب غلامك وغلامه ولا ينفعهم ما ذكروه؛ لأنَّ البناء ليس بلازم بل جائز"[63].

وقد ردّ أبو حيان على مذهب ابن مالك قائلًا: "ولا أعرف له سلفًا في هذا المذهب"[64].

والجرجاني اختار المذهب الأول، وحجته في ذلك أنَّ المضاف إلى ياء المتكلم (غلامي) و(داري) يقدر فيه الإعراب؛ لأنَّ الياء المتطرفة الساكنة يجب أن يكسر ما قبلها؛ لأنَّه لو دخل الإعراب عليه للزم توارد حركتين على حرف واحد[65]؛ وبذلك يتضح لنا أسلوب الجرجاني في المحاججة من خلال ردوه التي اعتمدها والمبنية على أساس الحجة النحوية.

الخاتمة:

بعد أن انتهيت من كتابة البحث أستطيع الآن إيجاز أهم النتائج التي توصلت إليها:

- ركن الجرجاني إلى أسلوب الحجاج النحوي مبينًا آراء من سبقه في أغلب المسائل المحكوم عليها بالضعف، إذ لم يكتف برأيه ولا برأي ابن الحاجب، بل أسهب وأطال من خلال الشواهد المتنوعة كي يصل بالقارئ إلى وجه الصواب لبيان قوله.
- الكتاب غني بالأحكام التي تضمنت أسلوب الحجاج التي ذكرناها سلفًا بالبحث، وهو سفر يستحق الدراسة؛ لكثرة ما تضمنه من تعليلات وترجيحات وردود تحت مفهوم الحجاج، فالحجاج عنصر تواصلي بين المؤلف والمتلقي يسعى إلى تغيير مسار رأي ما لأجل الإيمان قطعًا بما أقرَّه المؤلف.
- من خلال حكمه على بعض الآراء بالضعف نجد أنَّ الجرجاني لا يقبلها قطعًا من خلال تعليقاته، فهو يعد الضعيف كالمردود والفاسد، وهذا مما يخرجه عن القياس.

الهوامش:

(1) لسان العرب، 2/ 226، 228.

(2) ينظر: معجم مقاييس اللغة، 2/ 29- 30.

(3) مصطلح الحجاج بواعثه وتقنياته، 267، 269.

(4) ينظر: فن الخطابة، 5.

(5) الحجاج مفهومه ومجالاته، 2/ 271.

(6) ينظر: تقنيات الحجاج في الدرس اللغوي العربي والغربي ودورها في توجيه الخطاب، 1/ 124.

(7) البيان والتبيين، 1/ 76.

(8) ينظر: الحجاج في الدرس النحوي، 124.

(9) ينظر: المصدر نفسه، 124.

(10) المفردات في غريب القران : 299

(11) العين، 1/ 281.

(12) ينظر: كتاب التعريفات، 138.

(13) المزهر في علوم اللغة، 1/ 169.

(14) سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية، 1/ 162.

(15) سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية، 1/ 162.

(16) شرح كتاب سيبويه، 5/ 290.

(17) ديوان أبي الطيب المتنبي، 202.

(18) الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 359- 361.

(19) شرح جمل الزجاجي، 1/ 276.

(20) نتائج الفكر في النحو، 220.

(21) سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية، 1/ 421.

(22) توجيه اللمع، 201، وينظر: سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية، 1/ 421.

(23) سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية، 1/ 422.

(24) المصدر نفسه، 1/ 422.

(25) ينظر: الخصائص، 2/ 385.

(26) البيت ليزيد بن حكم الثقفي وهو من شواهد الأصول في النحو 326/1 .

(27) ينظر: سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية، 1/ 422.

(28) ينظر: البديع في علم العربية، 1/ 176.

(29) ديوان جرير، 2/ 736.
(30) ينظر: سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية، 1/ 422- 423.
(31) ينظر: الكامل في اللغة والأدب، 1/ 202- 203.
(32) ينظر: سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية، 1/ 423.
(33) البيت لعبد العزيز الكلابي وهو من شواهد الكتاب، 1/ 288.
(34) ينظر: سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية، 1/ 423.
(35) المصدر نفسه، 1/ 423.
(36) ينظر: سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية، 1/ 424.
(37) ينظر: المصدر نفسه، 1/ 419.
(38) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو، 76.
(39) سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية، 2/ 69.
(40) ينظر: المصدر نفسه، 2/ 69.
(41) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، 4/ 1964.
(42) ينظر: الخصائص، 2/ 429.
(43) ينظر: شرح المقدمة المحسبة، 2/ 427.
(44) ينظر: سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية، 2/ 69- 70.
(45) البت بلا نسبة وهو من شواهد الكتاب، 1/ 75.
(46) سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية، 1/ 499.
(47) ينظر: سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية، 1/ 498.
(48) ينظر: المصدر نفسه، 1/ 499، والكتاب، 2/ 279.
(49) ديوان جرير، 131.
(50) المفصل في صنعة الإعراب، 107.
(51) سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية، 1/ 499، وينظر: الإيضاح في شرح المفصل، 1/ 352- 353.
(52) ينظر: سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية، 1/ 499.
(53) المصدر نفسه، 1/ 499.
(54) البيت لنهار بن توسعة وهو من شواهد الكتاب، 2/ 282.
(55) سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية، 1/ 499.
(56) المصدر نفسه، 1/ 166.
(57) ينظر: المصدر نفسه، 1/ 167.
(58) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، 4/ 1847.
(59) ينظر: شرح الوافية نظم الكافية، 135.

(60) الخصائص، 1/ 358.

(61) ينظر: المرتجل في شرح الجمل، 109.

(62) سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية، 1/ 167.

(63) المصدر نفسه، 1/ 167.

(64) ارتشاف الضرب من لسان العرب، 3/ 279.

(65) ينظر: سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية، 1/ 166.

ثبت المصادروالمراجع

- القرآن الكريم.

– ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

– الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت 316هـ)، عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان– بيروت.

– الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (513- 577هـ)، وبحاشيته: «الانتصاف من الإنصاف» لمحمد محيي الدين عبد الحميد (ت 1392هـ)، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ- 2003م.

– الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب أبو عمرو عثمان بن أبي بكر يونس الدّوني (ت 646هـ)، إبراهيم محمد عبد الله، دار سعدي الدين، ط1، 1402هـ- 1982م.

– البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تح: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة- المملكة العربية السعودية، ط1، ١٤٢٠هـ

– البيان والتبيين، الجاحظ، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، (د. ت).

– تقنيات الحجاج في الدرس اللغوي العربي والغربي ودورها في توجيه الخطاب، سهيلة سلطاني، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثالث، المجلد (1).

– توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز، تح: أ. د. فايز زكي محمد دياب، أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة- جمهورية مصر العربية، ط2، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

– الحجاج في الدرس النحوي، د. حسن خميس الملخ، جامعة البيت، الأردن، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة قطر، عالم الفكر، العدد (2)، المجلد (40)، أكتوبر- ديسمبر، 2011م.

– الحجاج مفهومه ومجالاته، مجموعة مؤلفين، تقديم الباحث حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث، الأردن، د. ط، 2010م.

– الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تح: محمد علي النجار (ت ١٣٨٥هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4.

– ديوان جرير (ت 114هـ)، بشرح محمد بن حبيب (ت 245هـ)، دار المعارف، د. ط.

– سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية، محمد علي الجرجاني (كان حيًا 730هـ)، تح: مصطفى محمود أبو السعود، المكتبة الخيرية، مصر- القاهرة، ط1.

– شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن باشاذ (ت 469هـ)، تح: خالد عبد الكريم، الكويت، ط1، 1976م.

– شرح الوافية نظم الكافية، أبو عمرو عثمان بن بحر الحاجب (ت 646هـ)، تح: د. موسى بناي علوان، مطبعة النجف الأشرف، ط1، 1400هـ- 1980م.

– شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ)، تح: علي توفيق الحمد، عالم الكتب الحديث، أربد- الأردن، ط١، ٢٠١٦م.

– شرح ديوان المتنبي، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت 616هـ)، المحقق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت.

– شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب (ت 1093هـ)، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت 686هـ)، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما: الأساتذة محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1395هـ- 1975م.

– شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 2008م.

– العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ)، تح: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، د. ط.

– فن الخطابة، أحمد محمد الحوفي (ت 1983هـ)، دار النهضة للنشر والتوزيع، ط1، 1985م.

– الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (ت ٢٨٥هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي– القاهرة، ط3، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

– كتاب التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

– الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت 180هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ- 1988م.

– لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط3، ١٤١٤هـ

– المرتجل في شرح الجمل، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (٤٩٢- ٥٦٧هـ)، تح: علي حيدر، د. ط، دمشق، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.

– المزهر في علوم اللغة، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية– بيروت، ط1، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

– مصطلح الحجاج بواعثه وتقنياته، عباس حشاني، مجلة الفكر الحديث- الجزائر، ط9، 2013م.

– معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت ٣٩٥هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د. ط، ١٩٧٩م.

– المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ)، تح: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق- بيروت، ط1، ١٤١٢هـ

– المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، تح: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال– بيروت، ط1، ١٩٩٣م.

– المقدمة الجزولية في النحو، عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى (ت ٦٠٧هـ)، تح: د. شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، د. ط.

– نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت 581هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1412هـ- 1992م.

المصادر والمراجع العربية باللغة الانكليزية

The Holy Quran.

Abu Hayyan al-Andalusi. (1998). *Artishaf al-Darb min Lisan al-Arab* (R. O. Muhammad, Ed.). Maktabat al-Khanji.

Ibn al-Sarraj. (n.d.). *Al-Usul fi al-Nahw* (A. Al-Fatli, Ed.). Mu'assasat al-Risalah.

Al-Anbari, A. R. (2003). *Al-Insaf fi Masa'il al-Khilaf bayn al-Nahwiyyin al-Basriyyin wa al-Kufiyyin* (M. M. Abdul Hamid, Ed.). Al-Maktaba al-Asriyya.

Ibn al-Hajib, U. (1982). *Al-Idah fi Sharh al-Mufassal* (I. M. Abdullah, Ed.). Dar Saadi al-Din.

Ibn al-Athir, M. (1999). *Al-Badi' fi 'Ilm al-'Arabiyya* (F. A. Ali, Ed.). Umm al-Qura University.

Al-Jahiz. (n.d.). *Al-Bayan wa al-Tabyin* (A. M. Haroun, Ed.). Maktabat al-Khanji.

Soltani, S. (n.d.). *Taqaniyat al-Hijaj fi al-Dars al-Lughawi al-'Arabi wa al-Gharbi wa Dawruha fi Tawjih al-Khitab. Majallat al-Ulum al-Insaniyya wa al-Ijtima'iyya, 1*(3).

Ibn al-Khabaz, A. (2007). *Tawjih al-Lum'* (F. Z. M. Diab, Ed.). Dar al-Salam.

Al-Malkh, H. (2011). *Al-Hijaj fi al-Dars al-Nahwi. Alam al-Fikr, 40*(2).

Multiple authors. (2010). *Al-Hijaj: Mafhumuhu wa Majalatuhu* (H. Ismaili Alawi, Ed.). Alam al-Kutub al-Hadith.

Ibn Jinni. (n.d.). *Al-Khasa'is* (M. A. Najjar, Ed.). Al-Hay'ah al-Misriyyah al-'Ammah lil-Kitab.

Jarir. (n.d.). *Diwan Jarir* (M. Ibn Habib, Ed.). Dar al-Ma'arif.

Al-Jurjani, M. (n.d.). *Sarair al-'Arabiyya fi Sharh al-Wafiya al-Hajibiyya* (M. M. A. Saud, Ed.). Al-Maktaba al-Khayriyya.

Ibn Bashad, T. (1976). *Sharh al-Muqaddima al-Muhsiba* (K. Abdul Karim, Ed.). Kuwait.

Ibn al-Hajib, U. (1980). *Sharh al-Wafiya Nazm al-Kafiya* (M. B. Alwan, Ed.). Matba'at al-Najaf al-Ashraf.

Ibn Bashad, T. (2016). *Sharh Jumal al-Zajjaji* (A. T. Hamad, Ed.). Alam al-Kutub al-Hadith.

Al-Akbari, A. (n.d.). *Sharh Diwan al-Mutanabbi* (M. Saqqa, I. Al-Abyari, & A. Shalabi, Eds.). Dar al-Ma'rifa.

Ibn al-Hajib, U., & Al-Baghdadi, A. (1975). *Sharh Shafia Ibn al-Hajib*. Dar al-Kutub al-'Ilmiyya.

Al-Sirafi, H. (2008). *Sharh Kitab Sibawayh* (A. M. Mahdali & A. S. Ali, Eds.). Dar al-Kutub al-'Ilmiyya.

Al-Farahidi, K. (n.d.). *Kitab al-'Ayn* (M. Al-Makhzoumi & I. Al-Samarra'i, Eds.).

Al-Hufi, A. (1985). *Fan al-Khitaba*. Dar al-Nahda.

Al-Mubarrad, M. (1997). *Al-Kamil fi al-Lugha wa al-Adab* (M. Abu al-Fadl Ibrahim, Ed.). Dar al-Fikr al-'Arabi.

Al-Jurjani, A. (1983). *Kitab al-Ta'rifat*. Dar al-Kutub al-'Ilmiyya.

Sibawayh. (1988). *Al-Kitab* (A. M. Haroun, Ed.). Maktabat al-Khanji.

Ibn Manzur. (1993). *Lisan al-'Arab*. Dar Sader.

Ibn al-Khashab, A. (1972). *Al-Murtajal fi Sharh al-Jumal* (A. Haydar, Ed.). Damascus.

Al-Suyuti, J. (1998). *Al-Muzhir fi 'Ulum al-Lugha* (F. A. Mansour, Ed.). Dar al-Kutub al-'Ilmiyya.

Hachani, A. (2013). *Mustalah al-Hijaj: Bawa'ithuhu wa Taqaniyatuhu. Majallat al-Fikr al-Hadith*.

Ibn Faris, A. (1979). *Mu'jam Maqayis al-Lugha* (A. M. Haroun, Ed.). Dar al-Fikr.

Al-Raghib al-Asfahani. (1991). *Al-Mufradat fi Gharib al-Quran* (S. A. Al-Dawudi, Ed.). Dar al-Qalam.

Al-Zamakhshari, M. (1993). *Al-Mufassal fi San'at al-I'rab* (A. B. Mulhem, Ed.). Maktabat al-Hilal.

Al-Jazuli, A. (n.d.). *Al-Muqaddima al-Jazuliyya fi al-Nahw* (S. A. M. Muhammad, Ed.). Umm al-Qura Press.

Al-Suhayli, A. (1992). *Nata'ij al-Fikr fi al-Nahw*. Dar al-Kutub al-'Ilmiyya.

The Grammatical Argumentation in Al-Jurjani's Warnings (Died After 730 AH) in His Book Secrets of Arabic: A Study of Weak Opinions

Aya Mahmoud Diab
College of Education for Women
University Of Anbar

Assist Prof. Dr. Raghd Jihad Abed
College of Education for Human sciences
University Of Anbar

Gmail Aya22w5003@uoanbar.edu.iq

Keywords: Argumentation, Secrets of Arabic, Al-Jurjani, Weak opinions

Summary:

Grammatical argumentation is considered one of the important linguistic mechanisms in linguistic studies. It is an ancient method used by grammarians and a topic in pragmatic linguistics within modern linguistic studies. It involves a series of evidences leading to a single conclusion presented to the audience.

The research aims to collect the issues deemed weak by Al-Jurjani in his book "Secrets of Arabic" under the perspective of the term "argumentation." This approach has been used both in ancient and modern linguistic studies. The book, recently edited, is rich in scientific content and serves as one of the commentaries on Ibn al-Hajib's "Al-Wafi'ah al-Hajibiyah."

Methodology: The research adopts a descriptive-analytical method to analyze the issues considered weak. It discusses the grammatical opinions related to this criterion (weakness) to acquaint the reader with the term "argumentation" according to the weakness criterion. The research is divided into three sections, preceded by an introduction. The first section is dedicated to the nominatives, the second to the accusatives, and the third to the genitives.

Results: It is essential to highlight Al-Jurjani's grammatical persona now that his works have come to light. His grammar and presentation methods possess features that rival those of the early grammarians. Al-Jurjani distinguished himself with a critical approach in presenting the grammatical views of his predecessors, issuing judgments, refuting, accepting, and rejecting opinions under the perspective of grammatical argumentation encompassed in his works. After being edited, these works, including the subject of this research, revealed his judgments on weak opinions. The book is rich in grammatical rulings presented in a critical manner, making it suitable for modern critical methodologies.

Conclusion: Applying a new critical approach to ancient grammar is beneficial. The term "argumentation" is a pragmatic linguistic term, and the argumentative theory focuses on the linguistic capabilities possessed by the author to direct the discourse towards the audience to achieve argumentative objectives. This was the intention of the early grammarians when presenting grammatical rules and attempting to refute or uphold them through the argumentative style implicitly present in their works. Today, this has become an explicit critical method in modern linguistic studies.